

يوم الجمعة ففيه تكفي ضمير اليها لا يترمنه في لا يصح تقدير
 اما زيد بمعنى مهابي زيد لا نشاء ضمير يربط بين زيد
 وكذا تقدير مهابي يذكروا يوم الجمعة ومهابي يذكروا زيد الاعمال
 جعل ما بمعنى الوقت وتقدير العلي يداي وقت يكون
 زيد فيه وج لا يترمن تقدير عا يداي في الجزاء ايضا
 فقولنا اما زيد فنطلق في تقدير ما يكتن زيد فيه
 فهو مطلق فيه وقد انكر كون مهابي بمعنى الوقت الزمير
 في تفسير قوله تعالى ما تاتاه من اية وقال عوا فقيل
 على لغة العرب لكن اشبه ابن مالك ووافق الرضي
 وتعبها المعنى بانه ليس في استشهد به ابن مالك
 لشبهه وانه لكونه محتملا وبالجملة تبين ان الظاهر في مهابي
 هو الموصوف الاول **قوله** وجوازها يوم الجمعة فزيد
 مطلق برفع اليوم بتقدير يذكروا في عدم جوازه
 بلا خلاف عدم الجواز بتقدير يذكروا والافقد سمعت
 جوازه مرجوحا بتقدير العاليد **قوله** يقول الشيخ
 فلما ينفضك فتقول كفاية هذا روج لكن وفي خبره
 وقد يكون بيان كفاية ما اولي به المستكمل منكر كقوله
 تعالى واخذوا من دون الله الهة فيكون لهم غير **قوله**
 وقد جاء في كلامه معنى حقا وجواز ان يجاب بجواب القسم

قوله

كقوله ان الانسان ليطغى وان الاجاب به في قوله تعالى
 كلاب كجيتون العاجلة لانها مختصة بالاسم فلم يقد
 لم يصح قوله بالحق الفعل الماضي وهذا انما يقال للمتكلم
 اصرار عن التحرك لانها لا تلحق لتثبت المسند اليه بل
 لتثبت نفس الاسم لانه لا يتطرق اليه الحذف وان لم يعد
 تانث المتحرك من الحروف والاعلامه التسمية والبيان
 في الفعل فلانها اسما وادشا الى علامتها بحروف
 في اللغة الضعيفة بتعاليلها حكمها، التانث ما لم
قوله لتانث المسند اليه حقيقة او تنزيها في الجموع
 المنزلة منزلة المؤنث بالياء **قوله** فان كان ان المسند اليه
 والمعن وان كان تانث المسند اليه ظاهرا حقيقة المعنى
 فان كان المسند اليه المؤنث ظاهرا حقيقة **قوله** ان التانث
 تحسب بين الحاق تانث التانث ومعنى عدمه وهو تحسب
 الحاق تانث التانث تحسب على الحذف والاصالة والاول
 جعله اسم مكان **قوله** وهذه المسئلة قد تقدمت لانها
 ذكرت اه لا يرفع كون ذكرها مستغن عنه فالوجه ان
 يقال لاسناد ومن قوله بالحق الوجوب فاستغن عن الظاهر
 الغير الحقيقي **قوله** ان جمع المذكور والمؤنث في مثلها ما
 الرندان الى معنى الضعيف حين الاسناد الى الظاهر